لأنها استنكرت الرعب ضد الأطفال بالطائرة

الصحافة واليمين ببلجيكا يشنون حملة عنصرية ضد البرلمانية فتيحة السعيدي

فتيحة السعيدي البرلمانية البلجيكية من أصل مغربي

بروكسيل: سعيد العمراني

الواقعة ترجع إلى يوم 14 فبراير 2012 في مطار بروكسيل الوطني (زابنتام)، عندما كانت فتيحة السعيدي (عضوة مجلس الشيوخ البلجيكي ونائبة عمدة بلدية ابير ببروكسيل) متأهبة لأخذ الطائرة في اتجاه الدار البيضاء في إطار مهمة عمل من داخل المجلس الأوروبي. ولحسن الحظ أو لسوئه، أن فتيحة السعيدي لما ولجت الطائرة، وجدت على متنها شخصا من أصل مغربي يطلب الاستغاثة بأعلى صوته بدعوى أن الشرطة البلجيكية تريد ترحيله إلى المغرب وفصله عن أولاده.

هذا الشخص أحدث هلعا في وسط الطائرة، مما جعل الذعر يدب في الراكبين، خاصة الأطفال منهم. وأمام ارتباك الجميع حاولت سيدة (يعتقد أنها من الأمن البلجيكي) طمأنة الراكبين ودعتهم إلى عدم القلق، مبرزة أن الشخص سيصمت بمجرد إقلاع الطائرة.

وأمام غياب ربان الطائرة الذي حضر متأخرا، تدخلت فتيحة السعيدي كمواطنة أولا لدى السيدة المذكورة لتشرح لها بأن «الراكبين لا يمكن لهم أن يسمحوا بإقلاع الطائرة، و أن الجو يرعب الأطفال، وبكاؤهم خير دليل على ذلك». المسؤولة وجهت فتيحة إلى شخص آخر، قدم نفسه ككومسير الأمن. واستفسرت فتيحة الكومسير إذا كانت فعلا كل القوانين محترمة في هذا الترحيل. قائلة له بأنه إذا كان الأمر كذلك «فما عليكم سوى أن تشرحوا للركاب ما يقع وإعادة الطمأنينة لهم». وأمام هذا التدخل طالب الكومسير من فتيحة الكشف عن هويتها، مما اضطرها للكشف عن هويتها السياسية والبرلمانية. ومباشرة أعطيت الأوامر لإنزال الشخص المغربي المراد ترحيله إلى المغرب من الطائرة.

وبمجرد ما تناهى الموضوع إلى الصحافة البلجيكية من مصادر أمنية كما كتب، اتصلت (الصحافة) بفتيحة السعيدي بعد عودتها من المغرب وأعطت بعدا ضخما إلى هذا الحدث، واصفة فتيحة بـ «أنها تجاوزت صلاحياتها»، وأن لا أحد يحق منع ترحيل شخص على متن الطائرة إلا ربانها.

كما كشفت عن هوية الشخص المغربي المراد ترحيله وسوابقه العدلية، معتبرة أن فتيحة تدافع عن مغربي مثلها علما أنها برلمانية بلجيكية، وبأنها تدافع عن أشخاص خارج القانون، إلى غير ذلك من النعوت التي تشتم فيها النفحة العنصرية.

الأحزاب اليمينية، وخاصة الفلامانية منها، استغلت الحدث لتشن حملة عنيفة على السيناتورة السعيدى والحزب الذي تنتمي إليه (الحزب الاشتراكي).

وأكثر من هذا، فقد وصل هذا الحدث إلى البرلمان. ففي جلسة يوم الخميس 29 مارس 2012، وجهت إلى الوزير الأول البلجيكي «ايليو دروبو» خمسة أسئلة حول الموضوع. إذ شن الحزب الديمقراطي المسيحي الفلاماني (س.د.ن.ب) وحزب اليمين المتطرف فلامس بيلاغ، حملة عنيفة على تصرف فتيحة السعيدي. طالب الحزب الأول بإدانة تصرف فتيحة السعيدي بمنعها طرد مواطن مغربي مقيم بدون أوراق وله سوابق فوق الأراضي البلجيكية، الذي دعيا عشرات المرات بمغادرة التراب البلجيكي، واعتقل مرات عديدة. في حين طالب حزب فلانس بيلاغ العنصري فتيحة بالاستقالة من منصبها كعضو من مجلس الشيوخ.

الوزير الأول كان محرجا نظرا لانتماءه وفتيحة إلى نفس الحزب. وشدد الوزير الأول «اليو دي روبو» في رده على أن الحكومة ستواصل ترحيل المهاجرين الغير الشرعيين وفق ما يقتضيه القانون مع احترام للكرامة الإنسانية، مشيرا بأن سنة 2011 سجلت إبعاد 10.609 مهاجر مقيمين بشكل غير قانوني من الأراضي البلجيكية. كما وصل طرد 1775 مهاجر في الشهرين الأولين من هذه السنة 2012.

أمام هذه الحملة المسعورة اضطرت فتيحة السعيدي الخروج عن صمتها، وأصدرت بلاغا في الموضوع أكدت فيه بأن ضميرها لم يكن يسمح لها أن ترى الأطفال يبكون جراء الرعب الذي أحدثه الشخص المراد ترحيله بعويله القوي. وقالت «كان بإمكاني أن أجلس وأركن للصمت كما لو أنني لا أرى شيئا، وفي هذه الحالة إن وقع شيء خطير سأكون محرجة اليوم». وردا على اتهامات الصحافة والسياسيين البلجيكيين بتعاطفها مع المرحل لأنه مغربي مثلها، أكدت فتيحة في بيانها الذي وزعته على وسائل الإعلام قائلة: «لم أتكلم في أي لحظة من اللحظات مع الشخص المراد ترحيله، ولم أشجع الراكبين على التمرد، ولم أمنع رجال الأمن من القيام بعملهم، ولم أعط أي أوامر بوقف ذلك الترحيل.

طلبت فقط إعطاء توضيحات للراكبين الراغبين في السفر في طمأنينة، والذين كانوا أمام شخص يستغيث....». وأضافت فتيحة: «ما كنت أتمناه هو إيقاف هذا الرعب الذي عاشه الأطفال وحضروا بشكل مباشر أطوار مسرحيته». لتختتم بيانها: «لم أكن فوق القوانين، ولم أخترقها. قمت بما ينبغي أن تقوم به أي مواطنة تحترم الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان».

وبدوره أصدر الحزب الاشتراكي، الذي تنتمي إليه فتيحة السعيدى، بيانا حول هذا الموضوع بتاريخ 28 مارس 2012، دافع فيه عن برلمانيته النشيطة، مذكرا بموقف المدير العام لإدارة الأجانب في الموضوع، ومعتبرا أن «فتيحة لم تتدخل إلا بعد الارتباك الذي حصل عند العديد من المسافرين»، مذكرا بأن في هذه الحالات: يحق فقط لربان الطائرة قرار قبول أو رفض ترحيل شخص على متن الطائرة التي يقودها، إن كانت له تقديرات بأن المرحل يشكل تهديدا للمسافرين».

وذكر الحزب الاشتراكي بأنه لم يكن يوما من الأيام ضد إبعاد الأشخاص الذين لا يستجيبون لشروط الحصول على بطاقة الإقامة في بلجيكا. «وأن إجراءات الترحيل يجب أن تمر في احترام للكرامة الإنسانية». وندد الحزب بربط ما وقع بأصول عضوة مجلس الشيوخ وأصل المبعد الذي له سوابق عدلية. مشيرا إلى أن «الحزب الاشتراكي مع ضمان الأمن لجميع المواطنين»... وأنه «لا مكان للأجانب المقيمين بطريقة غير شرعية في بلجيكا خاصة الذين يرتكبون أفعالا إجرامية».

وأمام هذه الضجة الإعلامية والعنصرية سجل، وبأسف شديد، الصمت شبه المطلق للمغاربة المقيمين ببلجيكا سواء على مستوى السلطات المغربية أو جمعيات الهجرة.